

أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية دراسة تحليلية للفترة
(2011-2005)

**The Impact of the Social Responsibility activities on the Gong concern Oil Companies
working in the Republic of Yemen: experimental Study for period (2005-2011)**

إعداد:

الدكتور/ سلطان علي أحمد فرج السريحي

أستاذ مشارك، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية

Email: sultan.farag@yahoo.com

الباحث/ عبد الله محسن محمد أحمد القاعف

ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الجمهورية اليمنية

الباحث/ سامي عبد الله عبد الملك أحمد غالب يحيوي

ماجستير في المحاسبة، قسم العلوم المالية والإدارية، كلية العلوم الإدارية، الأكاديمية اليمنية للدراسات العليا، صنعاء،

الجمهورية اليمنية

Email: Sami418071@gmail.com

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية، حيث أن استمرارية الشركات النفطية وممارستها لأنشطة المسؤولية الاجتماعية له دور كبير في تعزيز استمراريته وتحقيق تنمية مستدامة من خلال العدالة في استفادة جميع أطراف المصلحة من العوائد، ومن خلال تحمل تلك الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه جميع أطراف المصلحة دون تمييز، وما لذلك من أهمية في تحقيق توازن واستقرار في المجتمع، وبذلك ستحقق تلك الشركات أهدافها وتستمر، ويتحقق لأفراد المجتمع العدالة في توزيع العوائد والثروة، ويستقر الاقتصاد وينمو، ولتحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على القوائم المالية المدققة لجمع البيانات، باستخدام التحليل للنسب المالية، وقد طبقت الدراسة على القوائم المالية لعينة مكونة من (7) شركات نفطية عاملة بالجمهورية اليمنية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2011م، واستخدمت الدراسة تحليل الانحدار الخطي المتعدد لتوضيح أثر متغيرات الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لخدمة المجتمع، وتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، وعدم وجود أثر للرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية. وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فقد أوصت بضرورة اهتمام الشركات النفطية بخدمة المجتمع وتنمية الموارد البشرية كأهم نشاطان من أنشطة المسؤولية الاجتماعية لتعزيز استمرارية تلك الشركات، كذلك قيام الغرف التجارية الصناعية وغيرها من الجهات التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية، وندوات لصقل الخبرات في أهمية استمرارية الشركات النفطية.

الكلمات المفتاحية: الاستمرارية، المسؤولية الاجتماعية، الشركات النفطية، اليمن.

The Impact of the Social Responsibility activities on the Gong concern Oil Companies working in the Republic of Yemen: experimental Study for period (2005-2011)

Sultan Ali Ahmed Faraj Al-Surihi

Department of Accounting and Finance, College of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen

Abdullah Mohsen Mohammed Al-Qaaf

Department of Accounting and Finance, College of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Sana'a, Yemen

Sami Abdullah Abdul-Malek Ahmed Ghaleb Alyhyawy

Department of Financial and Administrative Sciences, College of Administrative Sciences, Yemeni Academy for Graduate Studies, Sana'a, Yemen

Abstract:

This study aimed to measure the impact of corporate social responsibility (CSR) activities on the sustainability of oil companies operating in the Republic of Yemen. The sustainability of these companies, alongside their engagement in CSR activities, plays a crucial role in enhancing continuity and achieving sustainable development. This is accomplished through ensuring fairness in the distribution of returns among all stakeholders and by assuming social responsibility toward all parties without discrimination. Such practices contribute to achieving balance and stability within society, enabling companies to meet their objectives and maintain continuity, while ensuring equitable distribution of wealth and returns, thus fostering economic stability and growth.

To achieve this objective, the study relied on audited financial statements to collect data, using financial ratio analysis. The analysis was applied to the financial statements of a sample of seven oil companies operating in the Republic of Yemen during the period 2005–2011. Multiple linear regression analysis was employed to examine the effect of the study variables. The findings revealed a positive effect of community service and human resource development on the sustainability of oil companies in Yemen, while environmental control showed no significant effect. Based on these results, the study recommended that oil companies should place greater emphasis on community service and human resource development as the most important CSR activities to enhance their sustainability. It also recommended that chambers of commerce, industry, and other regulatory bodies organize training courses and seminars to strengthen expertise regarding the importance of sustaining oil companies.

Keywords: sustainability, social responsibility, oil companies, Yemen.

1. المقدمة / Introduction

تُعد قضية استمرارية الشركات من أبرز التحديات التي تواجه بيئة الأعمال المعاصرة، حيث شهد العالم خلال الفترة القريبة انهيارات متتالية لعدد من الشركات الكبرى، نتيجة لتراكم المديونية، وتغير سلوك المستهلك، واضطرابات سلاسل الإمداد، وارتفاع تكاليف التمويل. ففي المملكة المتحدة، أعلنت شركة Prax Group إفلاس مصفاة ليندسي في يونيو 2025 نتيجة ديون ضخمة تجاوزت 2.3 مليار دولار (The Guardian, 2025). وفي الولايات المتحدة، تقدمت شركة Del Monte Foods بطلب إفلاس تحت الفصل الحادي عشر بعد مواجهة صعوبات مالية حادة (PR Newswire, 2025)، كما انهارت شركة Merit Street Media التابعة للدكتور فيل بسبب نزاع تعاقدى وتراكم ديون كبيرة (People, 2025). وشهد قطاع التجزئة أيضاً انهيار شركة Forever 21 للمرة الثانية وإغلاق مئات من فروعها (Verita Global, 2025)، إضافة إلى إعلان Jo-Ann Stores إفلاسها وإغلاق جميع متاجرها (Wikipedia, 2025). وفي القطاع الصناعي، تقدمت شركة Northvolt بطلب إفلاس في كل من الولايات المتحدة والسويد، في واحدة من أكبر حالات الإفلاس الصناعي الحديثة (Teslarati, 2024). تعكس هذه الحالات حجم التحديات التي تهدد استمرارية الشركات، وهذه الانهيارات المتتالية أدت إلى زيادة البطالة وتسريح الموظفين تأثر اقتصاديات البلدان. وتبرز أهمية استمرارية الشركات في بناء استراتيجيات اجتماعية ومالية مرنة لضمان البقاء في بيئة أعمال شديدة التقلب.

وتعرف الاستمرارية بأن وحدة الشركة سوف تستمر في عملياتها في المستقبل ولن تقوم بتسجيل أصولها، أو تجبر على التوقف عن عملياتها نتيجة لأي سبب، وتكون الشركة مستمرة إذا لم يوجد دليل يؤكد أن الشركة سوف توقف عملياتها أو تجبر على ذلك (جمعية المحاسبة الإدارية، 2016).

وتعد دراسة استمرارية الشركات من الأشياء المهمة التي تولي الشركات الاهتمام بها فهي تضمن توفر المعلومات المهمة وقدرة الشركة على الصمود والوقوف في وجه التحديات مما يساهم في حماية استثماراتها والحفاظ على استمراريته ونجاحها على المدى الطويل. ومن أجل المحافظة على الموارد والحصول على الصورة الإيجابية للشركة، أشارت دراسة (Asmara, Murwadji, Kartikasari; 2023) إلى أهمية الدور الذي تلعبه المسؤولية الاجتماعية في تحقيق استمرارية الشركات وذلك من خلال توفير الرفاهية للمجتمع وتوفير المساعدات المالية والترويج للمنتجات وتطوير المهارات الشخصية والحفاظ على البيئة، وهذا ينعكس بدوره في تحقيق الربح للشركة والحفاظ عليها في المدى المتوسط والطويل.

وتوصلت دراسة (Wardani, Hariyani, Saputra, 2022) إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها دور إيجابي في تحقيق استمرارية الأعمال للشركات. أما دراسة (Ardiansyah, Alnoor, 2024) توصلت إلى أن تكامل المسؤولية الاجتماعية للشركات مع استراتيجية الأعمال يخلق قيمة مستدامة، من خلال مواءمة أهداف العمل مع الأهداف الاجتماعية والبيئية، وإشراك أصحاب المصلحة، والتحسين المستمر لممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات، يمكن للمؤسسات المساهمة في بناء مستقبل أكثر استدامة وشمولاً، علاوة على ذلك، فإن دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجية الأعمال يمكن أن يؤدي إلى فوائد مثل تحسين الأداء المالي، وتوظيف العلاقات مع أصحاب المصلحة، وإتاحة فرص جديدة للابتكار.

1.1. مشكلة البحث.

تعد قضية عدم استمرارية الشركات من أبرز المعضلات التي تواجهها اقتصاديات العالم بشكل عام، ودول العالم الثالث بشكل خاص، حيث تعمل الحكومات على تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة الاستخراجية بهدف تحقيق تنمية مستدامة،

ويتميز هذا القطاع بمخاطرة عالية، وسرعة تأثره بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، ويلاحظ أن الاستثمار في الجمهورية اليمنية يعاني بالفعل من صعوبة بالغة حتى من قبل نشوب الصراع، وهو ما يعوق النمو الشامل للاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية، وذلك بسبب نقاط الضعف المعقدة في نظام الحوكمة (The world Bank, 2022).

بذلك تعد عدم الاستمرارية إشكالية تعاني منها الشركات بشكل عام، غير أن هذه الإشكالية تهدد الشركات العاملة في الاقتصاد اليمني، نظراً لما يعانيه من أزمات متعاقبة، فقد غادرت اليمن العديد من الشركات الأجنبية منها (42) شركة أجنبية نتيجة أحداث 2011م وفقاً لتقرير صادر عن الحكومة اليمنية (UNDP, 2015)، ونتيجة لذلك تعاني الشركات الاستخراجية، خاصة النفطية، العاملة في الجمهورية اليمنية من المخاطر المصاحبة لهذا النوع من الاستثمار، نظراً لوجود حقول هذه الشركات في مناطق قبلية شديدة التعقيد، إضافة إلى ذلك فإن الأنشطة الاستخراجية تكون مؤثرة على البيئة والمجتمع والاقتصاد. وستساهم هذه الدراسة في التعرف على أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية بأبعادها (خدمة المجتمع، الرقابة على البيئة، تنمية الموارد البشرية) في استمرارية الشركات النفطية. حيث أن استمرارية الشركات يعد من أهم الموضوعات التي تناولتها الدراسات اليمنية منها دراسة (جعدان، 2017؛ السنباني، 2019) والتي توصلت الدراسات إلى أن الشركات اليمنية ليس لديها المقومات الكافية لاستمرارية أعمالها.

وتوصلت دراسة قام بها البنك الدولي إلى أن الشركات اليمنية تواجه صعوبات، أهمها عدم الاستقرار الاقتصادي مما أدى إلى انكماش الاقتصاد وتفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية (البنك الدولي، 2024)، وكذلك بينت إحصائية للحكومة اليمنية أن (45) من الشركات الأجنبية العاملة في القطاع الاستخراجي والنفطي غادرت اليمن بعد أحداث العام 2011م (UNDP, 2015)، كل هذا ينعكس عدم استمرارية الشركات مما يؤثر سلباً على المجتمع والموظفين والاقتصاد الوطني بشكل عام، حيث يفقد الموظفين وظائفهم، ويزيد ذلك من نسبة البطالة، وتفقد الخزينة العامة للإتاوات والعوائد من الاستثمارات، وتقل الرفاهية العامة للمجتمع، وهو ما كانت تساهم الشركات في تحقيقها.

ووفقاً لدراسة Dewi وDewi (2017)، Luke et al (2014)، ودراسة Onuorah وFriday (2016) (2016)، فإن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تؤثر إيجاباً في استمرارية الشركات، ووفقاً لنظرية أصحاب المصالح توجد علاقة إيجابية بين بعد المجتمع وبعد الموارد البشرية، وأنشطة الرقابة على البيئة، والأداء المالي للشركات، حيث أن نظرية أصحاب المصالح بينت ضرورة تحقيق توازن بين أصحاب المصلحة المتعددين، يظهر ذلك جلياً في شركات المساهمة التي تعد الاستمرارية سمة من سمات هذه الشركات (الشيرازي، 1994)، ووفقاً للنظرية الاجتماعية ونظرية أصحاب المصالح فإن أنشطة المسؤولية الاجتماعية تعطي الشركة الترخيص للعمل في محيط المجتمع، وتذلل لها الصعوبات من خلال إعطائها قبولاً لدى كل أصحاب المصالح، بمن فيهم المجتمع، وهذا يعزز من استمراريته ونموها (نوفان، 2010).

وباستقراء الدراسات السابقة التي تناولت موضوع استمرارية الشركات من خلال المسؤولية الاجتماعية نجدها قد توصلت إلى أهمية استمرارية الشركات، وإلى وجود أثر إيجابي بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية واستمرارية الشركات، حيث أوضحت الدراسات السابقة التي تناولت الاستمرارية من خلال متغيرين اثنين فقط من أنشطة المسؤولية الاجتماعية وهما متغير المجتمع، والبيئة وأغفلت بعد الموارد البشرية، فإن هذه الدراسة سوف تتناول دراسة ثلاثة متغيرات من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وأما الدراسات الأخرى فقد تناولت أنشطة المسؤولية الاجتماعية من زوايا أخرى، وهي الأداء المالي، والربحية، والمنافسة، وسيتم اختبار أثر المتغيرات في هذه الدراسة على استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية،

وتتمثل هذه المتغيرات في أنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة للمجتمع والموارد البشرية، وأنشطة الرقابة على البيئة، حيث أن قيام تلك الشركات بأنشطة المسؤولية الاجتماعية سيعود بالنفع على كل أطراف المصلحة، ويحقق تنمية مستدامة، وعدالة تسهم في التطور الاقتصادي الذي تسعى الحكومات إلى الوصول إليه.

لذلك تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية، وتتمثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الأنشطة الموجهة للمجتمع، وتنمية الموارد البشرية، وأنشطة الرقابة على البيئة. وفقا لما تم مناقشته في مشكلة الدراسة يتبين لنا وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية في الاستمرارية، علاوة على أهمية تحقيق العدالة والمساواة بين أصحاب المصالح من خلال قيام تلك الشركات بمسؤوليتها الاجتماعية تجاه أصحاب تلك المصالح، وخاصة المجتمع والموارد البشرية والبيئة، وهذا يدفعنا إلى طرح التساؤل الرئيسي للدراسة على النحو الآتي:

ما أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية؟

كما يمكن صياغة التساؤل الرئيسي في مجموعة من التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما أثر أنشطة خدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية؟
2. ما أثر أنشطة الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية؟
3. ما أثر أنشطة تنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية؟

2.1. أهداف البحث.

يسعى هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسي متمثل في: قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، ويتفرع هذا الهدف إلى مجموعة من الأهداف الفرعية الآتية:

1. قياس أثر خدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية.
2. قياس أثر الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية.
3. قياس أثر تنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية.

3.1. أهمية البحث.

تم تقسيم أهمية الدراسة إلى أهمية علمية (نظرية)، وأهمية عملية (تطبيقية) ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية النظرية:

تتمثل الأهمية النظرية لهذه الدراسة في أنها تتناول قضية استمرارية الشركات من خلال المسؤولية الاجتماعية للشركات النفطية، حيث تركز هذه المسؤولية على نظرية أصحاب المصالح، والنظرية الشرعية، والمنهج النفعي والأخلاقي، حيث أن هذه النظريات تقوم على أسس ومبادئ العدالة الاجتماعية والتي تحقق الاستغلال الأمثل للثروات والإمكانات.

وكذلك يعد موضوع استمرارية الأعمال والمسؤولية الاجتماعية من المواضيع الجديدة نسبياً، حيث سيتم في هذه الدراسة إضافة متغيرات جديدة لبناء نموذج معرفي مخالف للدراسات السابقة يوضح أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في الاستمرارية التي أغفلت في الدراسات السابقة، وستعمل هذه الدراسة على تطوير مقاييس لقياس الاستمرارية من زاوية المسؤولية الاجتماعية، ونتوقع أن هذه المقاييس ستساعد الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية في إدارة استمراريتهما والحد من مخاطر عدم الاستمرار من خلال دراسة تحليلية كمية لهذه المخاطر.

ثانياً: الأهمية العملية:

تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية استمرارية الشركات النفطية في ممارسة نشاطها في اليمن، حيث تعد هذه الدراسة الأولى في تناول هذا الموضوع في اليمن وفق البحث والتحري لدراسات السابقة، وحيث أن استمرارية الشركات النفطية وممارستها لأنشطة المسؤولية الاجتماعية له دور كبير في تعزيز استمراريته وتحقيق تنمية مستدامة من خلال العدالة في استفادة جميع أطراف المصلحة من العوائد، ومن خلال تحمل تلك الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه جميع أطراف المصلحة دون تمييز، وما لذلك من أهمية في تحقيق توازن واستقرار في المجتمع، وبذلك ستحقق تلك الشركات أهدافها وتستمر، ويتحقق لأفراد المجتمع العدالة في توزيع العوائد والثروة، ويستقر الاقتصاد وينمو، فالحكومة ستضمن تدفقاً مستمراً ومتزايداً من الإيرادات للزينة العامة المتمثلة بالضرائب والعوائد من الشركات النفطية، وكذلك سوف تتسلم الحكومة الشركات النفطية بعد انتهاء فترة الامتياز بحالة مستمرة ومستقرة، والموظفون ستتطور مهاراتهم، ويحصلون على تدريب يؤهلهم في الحصول على ترقية ووظائف عليا، وكذلك فإن حصولهم على دخول مجدية سيحسن من مستواهم ومستوى أسرهم المعيشي، وسنضمن بيئة آمنة من خلال محافظة الشركات عليها وحمايتها، وستزيد الرفاهية العامة للمجتمع من خلال تحمل الشركات لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه المجتمع، وبذلك يتحقق للاقتصاد الكلي النمو والاستقرار والتنمية المستدامة التي ينشدها الجميع، حيث ستتناول الدراسة دراسة أنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تؤثر في استمرارية تلك الشركات، إضافة إلى أهمية إيلاء جميع أصحاب المصالح في تلك الشركات اهتماماً دون تمييز، أو تفضيل طرف على آخر، وذلك لتحقيق العدالة الاجتماعية التي تساعد على إيجاد مناخ من الاستقرار وتحقيق نوع من التناغم بين أهداف الأطراف التي تجمعهم مصلحة واحدة وهي الحفاظ على استمرارية الشركة.

4.1. فرضيات البحث.

H1a: هناك أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.

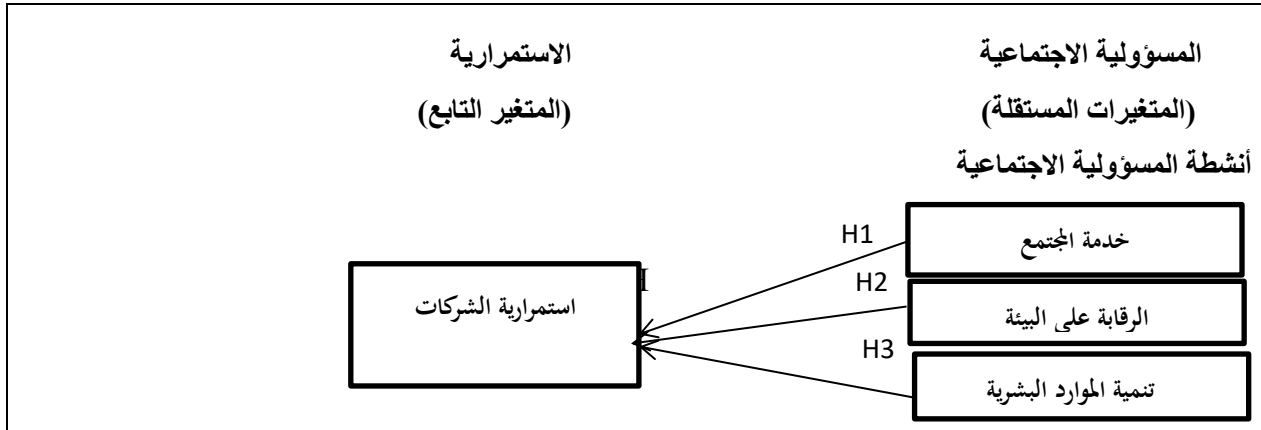
H1b: هناك أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.

H1d: هناك أثر لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.

5.1. النموذج المعرفي:

يعد النموذج المعرفي خطوة متقدمة في منهجية الدراسة؛ حيث أنه يوضح بشكل مباشر مساهمة الدراسة في حل المشكلة للبحث، ويعرف النموذج المعرفي بأنه "عبارة عن مخطط مطور منطقياً، أو أنه نموذج يوضح تفاصيل العلاقة بين المتغيرات المتعلقة بالحالة المعضلة للبحث" (Sekaran & Bougie, 2010).

واستناداً إلى الإطار النظري للدراسة، وما توصلت إليه الدراسات السابقة، وبعد تشخيص مشكلة الدراسة، فقد تم وضع نموذج لتحديد طبيعة العلاقة والتأثير لأنشطة المسؤولية الاجتماعية التي تمثل المتغير المستقل (الأنشطة المتعلقة بخدمة المجتمع، والأنشطة المتعلقة بالرقابة على البيئة، والأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية) في الاستمرارية التي تمثل المتغير التابع والشكل (1) يوضح ذلك.



شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

6.1. التعريف بمصطلحات البحث:

الاستمرارية (المتغير التابع)

تعني مواصلة الشركات لعملياتها الاستكشافية والإنتاجية، وأنشطتها الأخرى لضمان استمرارية الأعمال الحيوية ولا يوجد مؤشر واحد يغطي كل شيء بل هي مجموعة كثيرة التي يتم مراقبتها بشكل دوري وسنتناول أهم مؤشرات الاستمرارية من جانب المؤشرات المالية لفترة تزيد عن سنة، وتشمل مؤشرات الربحية والسيولة لقياس الاستمرارية وفق النموذج الرياضي لـ Sherrod (1978) الذي يعد من أهم النماذج التي تقيس الاستمرارية وتتنبأ بفشل الشركات، ويصنف من ضمن النماذج الحديثة، ويعتمد على ستة مؤشرات مالية مستقلة اعتمدت على مؤشرات السيولة والربحية والتمويل.

تعرف استمرارية الشركات بأنها: حالة النشاط للشركة بحيث تكون الشركة في حالة ربحية مستمرة، وملاءة مالية جيدة، مع ضمان تحقيق إيرادات مستقبلي من خلال التطور والتوسع في الانتشار الجغرافي، تضمن لها حصة سوقية تبقىها على المنافسة. (كثير وحامد، 2024).

المسؤولية الاجتماعية (المتغير المستقل)

وتعرف بأنها: الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الشركات تجاه أصحاب المصالح، وتتمثل في الأنشطة الآتية (خدمة المجتمع، الرقابة على البيئة، تنمية الموارد البشرية).

7.1. حدود البحث:

تتمثل الحدود لهذا البحث في العديد من الحدود، وهي على النحو الآتي:

أولاً: الحدود الموضوعية: تتمثل الحدود الموضوعية في المتغير المستقل قياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات النفطية العاملة بالجمهورية اليمنية.

ثانياً: الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على فترة زمنية سابقة كانت بين عام 2005-2011، حيث يتم جمع القوائم المالية الخاصة بها وتحليل البيانات المتعلقة بالشركات في هذه الفترة، مما يعكس الوضع لتلك الشركات في بيئة الأعمال اليمنية.

ثالثاً: الحدود المكانية: تتمثل في التركيز على شركات النفط العاملة في الجمهورية اليمنية.

2. الإطار النظري للبحث:

1.2. مفهوم الاستمرارية:

يعد مفهوم الاستمرارية من المفاهيم المحاسبية الأساسية، وتوجد ثلاثة آراء حول مفهوم الاستمرارية: الرأي الأول: مفهوم الاستمرارية يقصد به أن الوحدة المحاسبية ستستمر في مزاولة نشاطها إلى مالا نهاية، بينما الرأي الثاني: يرى بأن مفهوم الاستمرارية يعني أن حياة الشركة أطول من حياة أي أصل تمتلكه في الوقت الحالي، غير أن الرأي الثالث: يفسر مفهوم الاستمرارية بأنه استمرار نمط الملكية القائم لرأس المال، أو التنظيم الإداري والشكل القانوني الذي عليه الشركة (الشيرازي، 1994)، وتعد الاستمرارية أحد الفروض الأساسية في المحاسبة، فبموجب هذا الفرض يعد نشاط الشركة مستمر لفترة طويلة وكافية لممارسة نشاطها، واستغلال موجوداتها، والوفاء بالتزاماتها، وأنه ليس هناك نية أو حاجة لتصفية الشركة في المستقبل المنظور (IFAC, 2006).

ويتفق فرض الاستمرارية مع التوقع الطبيعي من الوحدة المحاسبية باعتبار أن احتمال التصفية أو التوقف عن النشاط يعد حالة استثنائية، كذلك يتفق هذا الفرض مع الاعتبارات القانونية التي تعمل في ظلها الوحدات الاقتصادية الكبيرة، وقد أيد ظهور الشركات المساهمة هذا الافتراض المنطقي نظرا لما تتصف به هذه الشركات من استمرار ونمو مستمر في حجم أعمالها (الشيرازي، 1994). وافترض (Wardani, et al, 2022) أن الاستمرارية هو تخطيط تطبيقي للشركة طويل الأجل وعدم تصفية أعمالها على المدى القصير.

وتعني الاستمرارية في الفكر المحاسبي أن الشركة مستمرة في عملياتها مستقبلا ولن تخرج من سوق العمل أو يتم تصفيتها، ويجب على الشركة أن تكون قادرة على زيادة الموارد لفترة زمنية غير محدودة حيث تتمكن من تحقيق أهدافها وخططها ووفاء للالتزامات تجاه الآخرين، ولا توجد هناك مؤشرات تشير إلى الشكوك في عدم الاستمرارية (Asmara, et al, 2023).

وقد عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية فرض الاستمرارية على أنه "يفترض استمرار الشركة ما لم يكن هناك دليل على عكس ذلك، كذلك فإنه يتوقع استمرار تدفق منافع الشركة في مجال الغرض الذي اقتنيت من أجله، فضلا عن سداد التزاماتها عند استحقاقها" (American Accounting Association-AAA, 1957)، بينما عرّف الحناوي (1995) فرض الاستمرارية على أن الشركة تنشأ لتستمر من فترة إلى أخرى مع القدرة على مقابلة التزاماتها عندما يحل أجل السداد دون الحاجة إلى تخلص جوهري من أصولها، أو تغيير هيكل ديونها، أو الاضطرار إلى تخفيض حجم عملياتها، وهذا يعني فرض الاستمرارية في المحاسبة أن الشركة سوف تستمر في عملياتها، أولن تخرج من الصناعة، أو يتم تصفيتها في الأجل القصير، وهذا يلزمها أن تكون قادرة على زيادة مواردها بشكل كاف؛ أي أن الاستمرارية تعني نجاح الشركة وذلك بعدم تعرضها لخسائر متتالية (المليجي، 2005)، حيث أن تحقيقها أرباحا متتالية أن يزيد من قدرتها على تسديد ديونها المستحقة، ودفع أرباح أسهمها من خلال تحقيق مستوى مقبول من الأداء (الجهماني، 2001)، لذلك فإن استمرارية الشركة في ممارسة نشاطها داخل الاقتصاد مرهون بأمرين اثنين هما تحقيق الهدف الذي قامت من أجله وهو تعظيم القيمة المضافة ومواجهة الالتزامات التي تترتب عليها كنتيجة لممارسة نشاطها في أوقات استحقاقها دون أن تتعرض بسببها إلى اضطرابات مالية خطيرة قد تنهي وجودها (فريشي، وخير الدين، 2012).

وعلى النقيض من الاستمرارية هو التعثر، ثم الفشل الذي يعد من الظواهر الاقتصادية العامة التي لا ترتبط بنمط أو نظام اقتصادي معين، بل يعد من التطورات المرادفة لحركة مدخلات النظم الاقتصادية وتفاعلات السوق في ظل غياب الوعي الإداري

اللازم لتقويم المتغيرات الاقتصادية المحيطة بالشركة (المركز السوري للمحاسبين والمدققين، 2014) ويظهر التعثر عندما تصل الشركة إلى حالة من الاضطرابات المالية الخطيرة التي تجعلها قريبة من الفشل أو إشهار إفلاسها، وذهب البعض إلى التفرقة بين التعثر المالي والفشل المالي على اعتبار أن التعثر المالي حالة تسبق الفشل المالي وقد لا تؤدي إليه بالضرورة، فالتعثر المالي يعني أحد الأمرين أو كليهما وهما: التوقف عن سداد الالتزامات في مواعيدها، أو نقص الإيرادات أو توقفها، أما الفشل المالي فيعني أحد الأمرين أو كليهما وهما: التوقف كلياً عن سداد الالتزامات أو الإفلاس وتوقف النشاط (الخضيري، 1996).

ونلخص مما سبق إلى أن فرض "الاستمرارية" لا يعني بقاء الشركة بصفة دائمة، وإنما يعني أن الشركة ستظل موجودة لفترة كافية لتنفيذ أعمالها الحالية، ومقابلة التزاماتها القادمة، حيث أن معظم المبادئ المحاسبية تعتمد على فرض الاستمرارية، لذلك لا يمكن تبرير استخدام التكلفة التاريخية في تقييم الأصول، أو مبدأ مقابلة الإيرادات، أو مبدأ الاستحقاق، أو احتساب الإهلاك للأصول، وغيرها من المبادئ المحاسبية التي تُعدّ الأساس في إعداد القوائم المالية بدون فرض الاستمرار. وأيضاً أن مفهوم الاستمرارية بأنه استمرار نمط الملكية القائم على رأس المال، أو التنظيم الإداري والشكل القانوني الذي عليه الشركة هو الأكثر تناسبا مع نمط الملكية الحديث للشركات المساهمة التي أصبح نشاطها مؤثراً ومتأثراً بالبيئة والمجتمع، وتدار بواسطة إدارة وموظفين مستقلين عن الملاك، وهنا تبرز أهمية استمرارية الشركات لكل أصحاب المصلحة، وهذا المفهوم يناسب هذه الدراسة؛ لأن مجتمع الدراسة شركات نفطية، وهي عبارة عن شركات مساهمة ولكون الدراسة تركز على نظرية المصلحة المشتركة.

1.1.2. أهمية الاستمرارية:

إن استمرارية وبقاء الشركات يحظى بأهمية كبرى لدى كل أصحاب المصلحة، ويأتي في مقدمتهم المساهمون والموظفون والمتعاملون مع الشركة والحكومة والمجتمع ككل، ولم يأت هذا الاهتمام من فراغ، بل هو نتيجة ما ينتظره أصحاب المصلحة من فوائد تعود عليهم من الشركة، فأفراد المجتمع ينظرون إلى الشركات بوصفها شريكاً للحكومة يجب أن تساهم في تحقيق الرفاهية العامة والتنمية الاجتماعية، والموظفون يهتمون بنجاح الشركة ليحصلوا على عوائد وترقيات وزيادات سنوية، وكذلك الحال فإن الحكومات تسعى إلى جذب الاستثمارات والحفاظ عليها كشريك في الاقتصاد تساعد في تحقيق التنمية والرفاهية الاجتماعية، وكذلك الحفاظ على العائدات الضريبية، والإتاوات وكذلك الحال بالنسبة لبقية أصحاب المصلحة من مقرضين، ودائنين، وغيرهم من المتعاملين مع الشركة، حيث أنهم يبنون خططهم على الطلب أو الإنتاج للمنشآت الأخرى، وبذلك يهتمون بقاء واستمرار تلك المنشآت لضمان تحقيق أهدافهم وطموحاتهم (نوفان، 2010). فقد أشار الباحثان (محمود، وسند، 2024) أن استمرارية الشركات يعد من الأساسيات التي تسعى إليها الشركات عند تأسيسها فكل الشركات خلقت لتستمر.

أما على مستوى المهنة فتعد الاستمرارية الحاجز الذي من خلاله منع تقرير حالة التصفية (القيمة الحالية) لذلك يتم إيجاد القيمة التاريخية لتوضيح طريقة التقييم، وبدون هذا الفرض لا يستطيع المحاسب القيام بعمله (Paton, 1922).

وتزداد أهمية الاستمرارية عندما يقوم المستثمرون بشراء دخل منشأة قائمة، لأن السعر النهائي، وكذلك التقييم النهائي يعتمد على العديد من المكونات التي تكون فيها الاستمرارية إحدى هذه المكونات، أو أن الشركة تقيم على افتراض أنها مستمرة، ووفقاً لمدخل الدخل فإن هذه الطريقة تسمى طريقة رسملة صافي الدخل المستقبلية، وكذلك تستخدم طريقة التدفقات النقدية المخصومة لتقييم التدفقات النقدية الخاصة بالشركة، حيث أن كلتا الطريقتين تركزان على الاستمرارية، وتعدان ممتازتين لتقييم حقوق الملكية (Michael, 2014).

وقد خلصت الكثير من الدراسات الى أهمية استمرارية الشركات حيث خلصت دراسة النعامي (2014) إلى ضرورة دراسة الصعوبات التي تواجه الشركات وتؤثر على الاستمرارية في المستقبل، بينما توصلت دراسة Luke et al. (2014) إلى ضرورة قيام الشركات بالحفاظ على البيئة، وتقديم قروض لأفراد المجتمع تساعدهم على تكوين مشاريعهم الخاصة، وتوظيف الكوادر المحلية، لأن ذلك يساعد الشركات على الاستمرارية، غير أن دراسة Onuorah و Friday (2016) توصلت إلى أن المسؤولية الاجتماعية للشركات تلعب دوراً يساعد في استمرارية الشركات.

نلخص مما سبق إلى أن الاستمرارية لها أهمية بالغة على الأفراد كمالك وعاملين ومقرضين، وعلى مستوى الشركة لتحقيق أهدافها والوفاء بالتزاماتها، كما تحقق لها التطوير والنمو، وعلى مستوى المجتمع للحصول على خدمات اجتماعية ومنافع متعددة، وكذلك رفد الاقتصاد الوطني بالعوائد والدخول لتحقيق النمو والاستقرار.

2.1.2. مقاييس الاستمرارية:

لقد أورد المعيار الدولي للتدقيق رقم (570) مؤشرات لقياس الاستمرارية، وتتضمن هذه المؤشرات مقاييس مالية وتشغيلية، ومقاييس غير مالية، جزء منها ذو بعد اجتماعي، مثل صعوبات العمل، وخسارة الإدارة الرئيسة دون بديل عنها، وخسارة سوق رئيسي أو عملاء رئيسيين، أو حق امتياز، أو موردين رئيسيين، أو عدم الالتزام بالمتطلبات القانونية، حيث وان وجود بعض أو كل هذه المؤشرات يشير إلى اختلال في الاستمرارية، وتعد الإجراءات التحليلية التي هي جزء من هذا المعيار مقياساً لقدرة الشركة على الاستمرارية لفترة معقولة من الزمن، وذلك من خلال مقارنة البيانات المالية والتشغيلية لفترة مالية مع فترات مالية سابقة ومع الموازنات التخطيطية لنفس السنة، وذلك باستخدام النسب المالية وإحصائيات الصناعة (المصري، 2003)، وقد أصدر مجلس معايير المراجعة الأمريكية المعيار رقم (56) بعنوان "الإجراءات التحليلية"، ويتضمن تقييماً للمعلومات المالية في شكل علاقات مقبولة ومتوقعة بين مختلف البيانات، سواء أكانت مالية أم غير مالية، ويتم ذلك من خلال الإجراءات التحليلية، وبشكل أوسع يتم قياس الاستمرارية من خلال الآتي:

تحليل الاتجاه: يتم قياس الاستمرارية من خلال تحليل التغيرات التي حدثت في القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالتغيرات التي حدثت في المفردات المماثلة من الفترات السابقة، من ثلاث إلى خمس سنوات (Wallace, 1991).

النسب المالية: وهي من أقوى الأدوات المستخدمة في قياس الاستمرارية (الغصين، 2004)، وتعتبر النسب المالية عن علاقة رياضية بين بندين أو أكثر من البنود المحاسبية، وتقدم معلومات ذات مغزى معين، ويتم مقارنة النسب المالية للسنة الحالية مع النسب المماثلة للفترات السابقة، أو مع نسب الصناعة (سالم، 1988).

الأساليب الكمية المتقدمة:

وهي عبارة عن نماذج رياضية تستخدم فيها النسب المالية لتمثيل المتغيرات، ومن خلالها يمكن التنبؤ بالاستمرارية بدرجة دقة معقولة، ومن أهمها أسلوب الانحدار ويهدف هذا الأسلوب إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات وتحديد شكل هذه العلاقة (منتصر، 1994) وتهدف الأساليب الرياضية إلى التنبؤ بقيمة المتغير التابع بمعلومية مجموعة من المتغيرات المستقلة، ومن مزاياها إمكانية استخدام عدد من المتغيرات المستقلة التي تعكس الخصائص المالية المختلفة للشركة، ومن خلال الإجراءات التحليلية يتم التنبؤ بمقدرة الشركة على الاستمرارية، وقد ظهرت أولى الدراسات المتخصصة بالفشل المالي عام 1969 والتي أعدها Beaver، حيث عرض فيها نموذجاً منظوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم تلت ذلك دراسات أخرى تهتم بنفس الموضوع في بريطانيا وكندا والولايات المتحدة، ولعل من أهم المقاييس انتشاراً نموذج

Aithman (1968)، ونموذج Deakin (1972)، ونموذج Springate (1978) الذي أثبت نجاحه بنسبة 92.5% في قدرته على التنبؤ بفشل الشركات، ونموذج Sherrod (1978) الذي يعد من أهم النماذج التي تقيس الاستمرارية وتتنبأ بفشل الشركات، ويصنف من النماذج الحديثة (البزور، 2013).

أما الدراسات السابقة مثل دراسة Luke et al. (2014) فقد استخدمت استبانة لقياس الاستمرارية، بينما دراسة Onuorah Friday (2016) استخدمت نسب المديونية حيث تبين قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة وطويلة الأجل من خلال الأصول التي بحوزتها وسواء أكانت أصولاً متداولة أم أصولاً ثابتة، غير أن دراسة Dewi و Dewi (2017) استخدمت نسب الربحية للسهم والتي تنعكس على القيمة السوقية للبنوك لقياس الاستمرارية، وهذه المقاييس لا تناسب دراستنا هذه، نظراً لمحدودية أثر نسب المديونية حيث أن النموذج المستخدم في دراستنا قد اشتمل على نسب السيولة والربحية والتمويل (الرفع المالي)، وأما القيمة السوقية كذلك فهي غير مناسبة لعدم وجود سوق أوراق مالية في اليمن، وأما الاستبانة فهي غير ممكنة نظراً لأن مكاتب الشركات مغلقة في العاصمة صنعاء، لذلك تم استخدام نموذج Sherrod (1978) الذي يعد من أهم النماذج التي تقيس الاستمرارية وتتنبأ بفشل الشركات، ويصنف من النماذج الحديثة حيث استخدمه دراسة (الخياط، 2014) للتنبؤ بفشل المصارف بالتطبيق على عينة من المصارف الأهلية للفترة من 2007 إلى 2009 في محافظة نينوى العراقية، وأوصت الدراسة بأهمية استخدام هذا النموذج للتنبؤ بالفشل المالي للشركات (الخياط، 2014)، ويعتمد على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية للمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، وتم صياغة النموذج على النحو الآتي:

$$Z = 17 * X_1 + 9 * X_2 + 3.5 * X_3 + 20 * X_4 + 1.2 * X_5 + 0.10 * X_6$$

- X_1 : رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.
 - X_2 : الأصول النقدية إلى مجموع الموجودات.
 - X_3 : مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات.
 - X_4 : الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات.
 - X_5 : مجموع الموجودات إلى مجموع المطلوبات.
 - X_6 : مجموع حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة الملموسة.
- ويوضح جدول (1) الأوزان الترجيحية للمؤشرات حسب أهمية كل واحد منهما وفقاً لأنموذج Sherrod (1978) :

جدول (1): الأوزان الترجيحية للمؤشرات

المتغير	الوزن الترجيحي	نوع المؤشر
X_1	17	سيولة
$2X$	9	سيولة
$3X$	3.5	رفع
$4X$	20	ربحية
$5X$	1.2	رفع
$6X$	0.10	رفع

المصدر (مطر، 1997)

وقيمة Z تعد مؤشر قياس قدرة الشركة على الاستمرارية، فكلما زادت هذه القيمة، زادت قدرة الشركة على الاستمرارية (تكون قيمة Z أكبر من، أو يساوي 20) وكلما قلت هذه القيمة (تكون قيمة Z تساوي 5 أو قيمة سالبة) دل ذلك على ضعف قدرة الشركة على الاستمرارية (الحمداني والقطان، 2013).

وتعد النماذج الرياضية من أكثر المقاييس استخداماً للتنبؤ بفشل الشركات، وتمثل النسب الواردة في نموذج Sherrod السيولة والربحية والتمويل (الرفع المالي)، وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة الشركة في إدارة أصولها، ومدى اعتماد الشركة على التمويل الذاتي، وتقيس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لها في اقتناء الأصول، ومدى قدرتها على الاستخدام الأمثل لهذه الأصول، وتحقيق أكبر حجم ممكن من المبيعات، وكذلك أكبر ربح ممكن (الزبيدي، 2004).

نسب السيولة (Liquidity ratios):

وهي تلك النسب التي تقيس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، وتقيس نسب السيولة مقدرة الشركة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل تجاه دائنيها عندما يحين أجل استحقاق هذه الالتزامات، وترتبط هذه النسب بوجود الأصول السائلة التي يمكن تداولها في الأسواق، وتحويلها إلى نقدية بسهولة وسرعة عند سعر السوق، وتعرف النسب المالية بأنها علاقة بين قيمتين ذات معنى على قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، وتوجد هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال، أو من الميزانية، أو منهما معا (أبو الفتوح، 1999)، وتوضح هذه النسبة مدى إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهي تعطى مؤشراً للإدارة أنه في خلال أسوأ الأوقات يمكن سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وتعد الأصول شبه النقدية هي كل ما يمكن تحويله إلى نقدية خلال فترة وجيزة (أندراوس، 2008)، حيث أن رأس المال العامل يتم الحصول عليه من خلال طرح الالتزامات المتداولة من الأصول المتداولة، ويتضمن المقياس لقياس المتغير التابع في دراستنا هذه المعادلتين الآتيتين:

نسبة رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول = رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

نسبة الأصول النقدية إلى مجموع الموجودات = الأصول النقدية / مجموع الموجودات.

نسب الربحية (Profitability ratios):

وتعكس نسب الربحية الأداء الكلي للشركة، حيث تبين قدرة الشركة على توليد الأرباح من مبيعاتها، وتحقيق عائد على أصولها (Return on Assets-ROA)، وتعد من المقاييس المهمة لقياس فعالية إدارة الشركة في الجوانب الاستثمارية والتشغيلية والتمويلية، حيث تقيس مدى قدرة الشركة على توليد أرباح تشغيلية من أصولها العاملة الملموسة (بمعنى الأصول التي تدخل ضمن العمل الأساسي للشركة) وهي أصول الشركة، ما عدا الاستثمارات قصيرة الأجل، وشهرة الشركة، وبراءة الاختراع، ومصاريف التأسيس، والعلامة التجارية)، ويمكن قياس هذه النسبة عن طريق قسمة صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب على صافي الأصول الملموسة (الزبيدي، 2004).

وتمثل نسب الربحية المستخدمة في الدراسة بنسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الأصول الملموسة، وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام الأصول في تحقيق أرباح تشغيلية قبل الفوائد والضرائب، حيث أن ارتفاع هذه النسبة يعني أن الشركة تعمل قريباً من مستوى الطاقة الكاملة، مما يعني أنه لا يمكن زيادة حجم النشاط دون زيادة رأس المال المستثمر، وتعتبر عن هذه النسبة بالعلاقة الآتية:

نسبة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى مجموع الموجودات = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الموجودات.

نسب الرفع (Leverage):

يعرف الرفع المالي بأنه نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، وسمي بالرفع لأنه يرفع من أرباح الشركة بكافة أصولها في حالة استمرارها (الخولي، 1995)، وتتمثل نسب التمويل (الرفع المالي) التي يتضمنها نموذج الدراسة بالنسب الآتية:

- نسبة مجموع حقوق المساهمين إلى مجموع الموجودات = مجموع حقوق المساهمين / مجموع الموجودات.
- نسبة مجموع الموجودات إلى مجموع المطلوبات = مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات.
- نسبة مجموع حقوق المساهمين إلى الموجودات الثابتة الملموسة = مجموع حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة الملموسة.

2.2. المسؤولية الاجتماعية:

- **المفهوم:** يعد مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات عقداً ضمناً بين الشركة والمجتمع. وقد أطلقت عليها عدة تسميات كالمواطنة والمسائلة للشركات، وبحسب المراحل التاريخية يمكن تقسيم المفهوم إلى: (كلاسيكي) باعتبار المنظمة قدمت أفضل الخدمات للمجتمع وحققت مستوى عالي من الأرباح وبما يتفق مع القوانين والقواعد الأخلاقية السائدة (وإداري) يسعى لتعظيم رضى الإدارة وبحثهم عن القوة والأمان والموقع المتميز في ظل نمو وإتساع المنظمة (وبيني) ويمتد إلى أطراف وفئات متعددة تتمثل في عموم المجتمع فالمسؤولية الاجتماعية صورة من صور الملاءمة الاجتماعية الواجبة على الشركات، حيث يجب على الشركات أن تعمل على تحقيق التوازن بين كل أصحاب المصلحة، وهذا يتفق مع النظرية الاجتماعية ونظرية أصحاب المصالح ويعد هذا المفهوم الاحداث والاشمل (البكري، 2001؛ دحلان، 2004).

- أو هي شكل من أشكال تطبيق التنمية المستدامة (Asmara et al، 2023). أو هي شكل من أشكال الالتزام المستمر من قبل الشركات بالعمل الأخلاقي والمساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع المحلي إلى جانب تحسين مستوى معيشة موظفين الشركة وعائلاتهم (WBCSD).

- وهناك العديد من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية من قبل العديد من الهيئات الدولية مثل البنك الدولي والمنتدى الدولي لقادة الأعمال ومنظمة الأمم المتحدة ومجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة لكن الهدف واحد بالالتزام شركات الأعمال بالتصرف الأخلاقي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين دخل العاملين للعيش مع عوائلهم بحياة كريمة والمجتمع ككل (WBCSD، 1999؛ World Bank، 2005؛ الأسرج، 2010؛ الأمم المتحدة، 2004).

وقد عرفت المفوضية الأوروبية المسؤولية الاجتماعية على أنها: دمج المؤسسات للقضايا الاجتماعية والبيئية في عملياتها التجارية وفي تفاعلاتها مع أصحاب المصالح على أساس طوعي.

1.2.2. أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات:

تناولت أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في الاستمرارية دراسة Onuorah و Friday (2016) التي توصلت إلى وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية على استمرارية الشركات، فقد خلصت دراسة Luke et al. (2014) إلى أن قيام الشركات بأنشطة المسؤولية الاجتماعية ينعكس إيجاباً على استمراريته، بينما تناولت دراسة Dewi و Dewi (2017) أثر التمويل الأخضر (التمويل الذي يستهدف الأنشطة الصديقة للبيئة) على العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية واستمرارية الشركات المصرفية في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التمويل الأخضر تعزز العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية واستمرارية الشركات المصرفية، وهذا يتوافق مع نظرية أصحاب المصالح التي تعتبر أن الشركات تعزز من استمراريته ونموها

من خلال أنشطة المسؤولية الاجتماعية (المغربل وفؤاد، 2008)، بينما توصلت دراسات أخرى مثل Chetty، Naidoo و Seetharam (2014)، Hirigoyen و Rehm (2014)، Al-Dmour ودراسة Askar (2011) الى وجود علاقة إيجابية بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية وبين الأداء المالي، ووفقا للنظرية الاجتماعية فإن المجتمع يمنح الشركات رخصة العمل في محيطه بشرط الحفاظ على البيئة وعدم المساس بها (نوافان، 2010)، ووفقا لقانون المناجم والمحاجر اليمني، يتم توقيع اتفاقية تنمية المجتمع المحلي بين الشركة وممثلي المجتمع المحلي، وتهدف الى تحسين الخدمات الأساسية، وتعزيز التنمية المستدامة، ويلتزم المجتمع المحلي بموجب الاتفاقية بتسهيل عمليات وأنشطة الشركات التعدينية (وزارة الشؤون القانونية، 2013).

وأشارت دراسة (بوغازي، 2024) إلى أن المسؤولية الاجتماعية واستدامة الشركات مفهومان مترابطان من حيث المبدأ حيث أن المبدأ يحقق أهداف الشركة من خلال المحافظة عليها بالإضافة الى تحقيقها الربح يمكنها أيضاً تحقيق قيمة مضافة اجتماعياً. بينما أشارت دراسة (طلبة وآخرون) ان هناك توجه دولي لتشجيع المنشآت على بناء أعمال مستدامة من خلال دمج الممارسات الاجتماعية والبيئية في تعاملات المنشأة التجاري والتفاعل مع أصحاب المصلحة وذلك لخلق الاستدامة وضمان الاستمرارية للشركات (طلبة، كمال، عوض، 2024).

ويلاحظ أن النمو السريع وغير المتوازن للتقدم الصناعي، والتطورات غير المنضبطة المصاحبة له، قد أسهمت في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، حيث أضحت قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والضغوطات الإنسانية على البيئة، والفقر، والبطالة، تمثل واقعا مؤلما ملازما للحياة في العصر الحديث، وخاصة مع تعزيز نموذج الحداثة والتقنيات المتطورة لقدرة البشر على الإضرار بالبيئة، ومما لاشك فيه أن جلّ هذه المشكلات ناتج عن سوء تفسير الإنسان للبيئة، بحيث لم تعد تكتسي صبغة محلية محدودة، ولكنها تفاقمت لتصبح انشغالاً دولياً (كالمرت وسوزان، 2002)، وبسبب تعاظم خطر تلك المشاكل من جهة، وتقلص نسبة الموارد على الأرض وإضعاف قدرتها على تجديد ذاتها من جهة أخرى، فإن هناك حاجة ملحة لترشيد التعامل الإنساني عن طريق تبني ما يعرف بالتنمية المستدامة، حيث إن من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات "فالمسؤولية الاجتماعية للشركات ما هي إلا التطبيق الفعلي للتنمية المستدامة داخل المنظمة"، فأحياناً يتم إحلال المصطلحين، أي استعمال مصطلح المسؤولية الاجتماعية للشركات محل مصطلح التنمية المستدامة، وفي معظم الأحيان يتم إشراكهما في التعبير عن معنى واحد بالنظر إلى هذين المصطلحين، فإن المسؤولية الاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة يشيران إلى مفهوم واحد هو التنمية وقد عرف Edward barbier التنمية المستدامة بأنها ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية بأكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الإضرار بالبيئة، ويوضح ذلك بان التنمية المستدامة تختلف عن التنمية في كونها أكثر تعقيداً وتداخلاً فيما هو اقتصادي واجتماعي وبيئي (عماري، 2008)، حيث أن هناك أنشطة اجتماعية أساسية يمكن أن تمارس من خلالها الشركات مسؤولياتها الاجتماعية تتمثل في التفاعل مع المجتمع، والمساهمة في تنمية الموارد البشرية، والرقابة على البيئة (Gray, 2002).

يمكن للشركات الحفاظ على استمرارية الأعمال وتقليل الآثار السلبية المحتملة للقضايا الاجتماعية والبيئية. يسمح دمج المسؤولية الاجتماعية للشركات في استراتيجية العمل للشركات بالتخفيف بشكل استباقي من المخاطر المرتبطة بالامتثال التنظيمي والسمعة والاضطرابات التشغيلية. من خلال معالجة القضايا الاجتماعية والبيئية، يمكن للشركات التنقل في المشهد التنظيمي المتطور وبناء سمعة إيجابية وتعزيز المرونة التشغيلية. إن اتباع نهج استباقي لدمج المسؤولية الاجتماعية للشركات لا يقلل من المخاطر المحتملة فحسب، بل يخلق أيضاً فرصاً للنمو والنجاح المستدامين على المدى الطويل. (Ardiansyah &)

(Alnoor,2024). وتوصلت دراسة أخرى إلى أن المسؤولية الاجتماعية لها تأثير إيجابي وهام على استمرارية الأعمال (Wardani,et al,2022).

نستخلص مما سبق أن المسؤولية الاجتماعية بجميع أنشطتها تتسم بالشفافية والانفتاح بين كل أصحاب المصلحة من خلال تزويدهم بتقارير المسؤولية الاجتماعية، والتقارير الأخرى التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وترتكز هذه المسؤولية على مبادئ أخلاقية، فوفقاً لذلك تسعى الإدارة إلى العمل على تحقيق توازن بين كل أصحاب المصلحة دون محاباة أو تمييز؛ لأن المسؤولية الاجتماعية قد صممت لإتاحة قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة، فهي بذلك تركز على دعم المشاريع التي تتمتع بالديمومة لتعود بالمنفعة الكبيرة على المجتمع والمساهمين ولفترة طويلة، وهذا يتفق مع المطالبات التي تدعو إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للثروات دون إسراف أو تبذير، والمحافظة على حقوق الأجيال، وعدم الإضرار بالبيئة، وتتمثل أنشطة المسؤولية الاجتماعية في أنشطة خدمة المجتمع، والرقابة على البيئة وتنمية الموارد البشرية، وسيتم تناولها كلا على حدة في الفقرات الآتية:

خدمة المجتمع:

وتعرف الأنشطة الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع: بأنها مجموعة من الأنشطة والبرامج والفعاليات والسياسات الاجتماعية الموجهة نحو الاستجابة إلى متطلبات ورغبات أصحاب المصالح ذات العلاقة بعمل المنشأة، سواء كانت هذه العلاقة مباشرة أم غير مباشرة، من أجل تكوين أداء اجتماعي يساند النشاطات الاقتصادية للمنظمة الموجهة بالأداء الاقتصادي (الحوري وآخرون، 2009)، وقد تناولت بُعد خدمة المجتمع بوصفه متغيراً مستقلاً دراسة (Luke et al, 2014) التي أجريت في نيجيريا، وبينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع على استمرارية الشركات، وخلصت دراسة Onuorah وFriday (2016) التي أجريت أيضاً في نيجيريا إلى أن خدمة المجتمع بوصفه متغيراً مستقلاً يؤثر إيجاباً على الاستمرارية، بينما تناولت دراسة Dewi وDewi (2017) أثر برامج التمويل الأخضر على العلاقة بين خدمة المجتمع كمتغير مستقل واستمرارية الشركات المصرفية في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التمويل الأخضر تعزز العلاقة بين المتغيرين، غير أن دراسة M'Zali وShal (2015) تناولت بُعد خدمة المجتمع من زاوية الأداء المالي، وخلصت إلى وجود أثر إيجابي بين بُعد خدمة المجتمع والأداء المالي، ووفقاً لمفهوم النظرية الاجتماعية فإن المجتمع هو من يمنح الشركات الترخيص لمزاولة أنشطتها، سواء أكان هذا الترخيص مكتوباً أم ضمنياً (نوافان، 2010)، وكذلك وفقاً لنظرية أصحاب المصالح فإن الهدف الأساسي للشركة يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح، بمن فيهم المجتمع المحلي، والمجتمع ككل (المغربل وفؤاد، 2008).

ونلخص مما سبق إلى أن خدمة المجتمع بوصفه متغيراً مستقلاً له أهمية كبيرة، وتعد نشاطاً رئيساً من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن اتفاقيات الامتياز بين الشركات النفطية والحكومة اليمنية تلزم الشركات النفطية بالحفاظ على البيئة والاهتمام بالمجتمعات المحلية والموظفين، ونظراً لأهمية هذا المتغير لذلك سيتم إضافته إلى النموذج المعرفي لهذه الدراسة.

الرقابة على البيئة:

يعرف البعد البيئي للشركة المسؤولة مجتمعياً بأنه واجب الشركة لتغطية الآثار البيئية الناتجة عن عمليات ومنتجات الشركة، والقضاء على الانبعاثات والنفايات، وتحقيق أقصى قدر من الكفاءة الإنتاجية من الموارد المتاحة، وتقليل الممارسات التي قد تؤثر سلباً على تمتع البلاد والأجيال القادمة بهذه الموارد (الحموري والمعاينة، 2015)، وقد تناولت بُعد أنشطة الرقابة على البيئة

بوصفه متغيراً مستقلاً دراسة Luke et al. (2014) التي أجريت في نيجيريا وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة على الاستمرارية، بينما تناولت دراسة Dewi and Dewi (2017) أثر برامج التمويل الأخضر على العلاقة بين أنشطة الرقابة على البيئة كمتغير مستقل واستمرارية الشركات المصرفية في إندونيسيا، وتوصلت الدراسة إلى أن برامج التمويل الأخضر تعزز العلاقة بين المتغيرين، غير أن دراسة M'Zali و Shal (2015) التي أجريت في الولايات المتحدة تناولت بُعد الرقابة على البيئة من زاوية الأداء المالي، وخلصت نتائج هذه الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين قيام الشركة بأنشطة الرقابة على البيئة وأدائها المالي، ووفقاً لمفهوم نظرية أصحاب المصالح فإن هناك علاقة بين أنشطة الرقابة على البيئة واستمرارية الشركات (المغربل وفؤاد، 2008)، وكذلك وفقاً للنظرية الاجتماعية فإن المجتمع يمنح الشركات رخصة العمل في محيطه بشرط الحفاظ على البيئة وعدم المساس بها (نوافان، 2010).

ونلخص مما سبق إلى أن الرقابة على البيئة بوصفه متغيراً مستقلاً له أهمية كبيرة ونشاط رئيسي من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وقد تم تناوله في الدراسات السابقة من زاوية الاستمرارية، وكذلك من زاوية أخرى، وهي الأداء المالي، ولكن في بيئات مختلفة، وحيث أن اتفاقيات الامتياز بين الشركات النفطية والحكومة اليمنية تلزم الشركات النفطية بالحفاظ على البيئة والاهتمام بالمجتمعات المحلية والموظفين، ونظراً لأهمية هذا المتغير، فسيتم إضافته إلى النموذج المعرفي لهذه الدراسة.

تنمية الموارد البشرية:

تعرف أنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لتنمية الموارد البشرية بأنها واجب الشركات نحو تنمية مواردها البشرية بتدريبهم ومنحهم مزايا تحسن من مستواهم المعيشي وتوفير بيئة عمل آمنة، وتعد الأنشطة المتعلقة بتنمية الموارد البشرية من الأنشطة المهمة لتطوير وازدهار عمل منشآت الأعمال، فالعلاقة بين الشركة والعاملين علاقة مصالح متبادلة، فإذا قامت الشركة برعاية مصالح العاملين بالشكل المناسب الذي يرضيهم، فإن إخلاصهم في العمل في الشركة سيزداد وبالتالي تتحقق مصالح الطرفين (وهيبة، 2011)، وتتضمن المسؤولية الاجتماعية تجاه العاملين احترام قوانين العمل، وضمان حق العامل في التدريب والتأهيل المستمر، وحقوقه النقابية، وإشراكه في اتخاذ القرارات، وتحقيق الأمن الوظيفي، والأمن من حوادث العمل.

وقد تناولت بُعد الموارد البشرية بوصفه متغيراً مستقلاً دراسة وهيبة (2011) وهي دراسة حالة ثلاث شركات عربية، وخلصت الدراسة إلى أن الموارد البشرية تشكل طرفاً مستفيداً من الأطراف التي يجب أن تتوجه الشركة إليهم ببرامج للمسؤولية الاجتماعية، ولهذا الطرف دور بالغ الأهمية، سواء من حيث دوره في تحسين الأداء المالي، أو حتى الأداء الاجتماعي للمنظمة، وتوصلت دراسة M'Zali و Shal (2015) التي أجريت في الولايات المتحدة إلى وجود أثر إيجابي بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية وبين الأداء المالي، ووفقاً لمفهوم نظرية أصحاب المصالح فإن هناك علاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لتنمية الموارد البشرية واستمرارية الشركات (المغربل وفؤاد، 2008).

وأشارت دراسة (Ardiansyah&Alnoor,2024) أن المسؤولية الاجتماعية يمكن أن تساعد الشركات على جذب أفضل الكفاءات المتحمسة لإحداث تأثير إيجابي والاحتفاظ بهم.

ونلخص مما سبق إلى أن بُعد تنمية الموارد البشرية بوصفه متغيراً مستقلاً له أهمية كبيرة، ويعد نشاطاً رئيساً من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وقد تم إغفاله في الدراسات السابقة التي تناولت المسؤولية الاجتماعية من زاوية الاستمرارية، وتم دراسته في دراسات أخرى ولكن من زاوية أخرى وهي الأداء المالي وفي بيئات مختلفة، وحيث أن اتفاقيات الامتياز بين الشركات النفطية والحكومة تلزم الشركات النفطية بالحفاظ على البيئة والاهتمام بالمجتمعات المحلية والموظفين، ونظراً لأهمية هذا المتغير فسيتم إضافته إلى النموذج المعرفي لهذه الدراسة.

3.1. النظريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة:

النظرية الاجتماعية (Social Theory)

تُرى النظرية الاجتماعية أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات هو عقد اجتماعي بين الشركة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية، وإمكانية استئجار المستخدمين. والعقد الاجتماعي مفاده أن أية شركة إنما ترتبط بعلاقة تعاقدية قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع، ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والشركة أن تقوم الشركة بوظيفتين رئيسيتين هما: وظيفة الإنتاج، التي تتضمن تقديم منتجات أو خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع، ووظيفة التوزيع، وليس المقصود هنا توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات الموجودة في المجتمع بعدالة، والتي تشكل أصلاً القاعدة التي تستمد منها الشركة مواردها.

وعليه فإن على الشركات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية، وتوزيعها على المجتمع بعدالة، وهذا من شأنه أن يعطي الشركة صورة أكثر قبولاً لدى الأطراف المختلفة، لتجد نفسها في النهاية قادرة على البقاء والاستمرار، وذلك ليس فقط لأنها قادرة على تحقيق الأرباح، بل لأنها وحدة اجتماعية تلتزم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعها، وهذا يعني حتماً التزامها بالعقد الاجتماعي نصاً ومضموناً (نوفان، 2010).

يتضح مما سبق ضرورة أن تعمل الشركات على تحقيق التوازن بين أهداف واهتمامات كل أصحاب المصلحة، وأن تتصرف بمسؤولية اجتماعية من أجل إيجاد تناغم بين كل الأطراف لمساعدتها على تحقيق أهدافها الاقتصادية، وضمان استمراريتها، وهذا يعزز النموذج المعرفي لهذه الدراسة.

نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

تتميز الوحدات الاقتصادية الحديثة بعدد من السمات مثل: كبر حجم استثماراتها، وتوسع عدد الملاك، وتداول رأسمالها في الأسواق المالية، وتأثيرها على البيئة والاقتصاد، وكذلك تميزها بتعدد وتنوع المساهمين والمتعاملين، وكذلك تحظى باهتمام العديد من الجهات، سواء كانت حكومية، أم منظمات مدنية، أم جمعيات بيئية.... الخ، وهذه الجهات هي أصحاب المصلحة (Stakeholder Theory) وقد أشار إلى هذا المصطلح فريمان ولأول مرة، في سنة 1984، ويشير هذا المصطلح إلى العديد من المجموعات ذات الاهتمامات الخاصة التي تستطيع التأثير على الشركة، أو تكون متأثرة من قبل نشاط أو قرارات الشركة، مثل المستثمرين، والمستخدمين، والزبائن، والحكومة ومجموعات، الضغط والمجتمع (Belal, 2008).

وتُستند العديد من البحوث الحديثة للمسؤولية الاجتماعية للشركة إلى نظرية أصحاب المصالح التي تنص على أن الهدف الأساسي للشركة يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح من حملة أسهم أو شركاء، وموردين، وموزعين، وزبائن، وأيضاً العاملين وأسرهم، والبيئة المحيطة، والمجتمع المحلي، والمجتمع ككل.

وتعد المسؤولية الاجتماعية للشركة أداة رئيسة للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال (المغربل وفؤاد، 2008)، وبعد توسع الملكية افترض أن المحاسب يأخذ ضمان استمرارية الوحدة المحاسبية؛ حيث إن التطبيق لذلك أن الشركة سوف تستمر (بشكل غير محدود) في أعمالها (Turetsky, 2010)، وهذا يعزز النموذج المعرفي لهذه الدراسة.

3. منهجية البحث:

في منهجية الدراسة سيتم عرض منهج البحث ومجتمع وعينة البحث، أداة البحث، التحقق من أداة البحث، الخطوات الإجرائية للبحث وأساليب التحليل الإحصائي للبيانات نتائج البحث وتفسيرها وتحليلها وهي كالآتي:

1.1. منهج البحث:

الهدف سيتم استخدام المنهج الكمي القائم على التحليل الوصفي والاستنتاج من خلال الرجوع الى التقارير والقوائم المالية المدققة السنوية التي تصدرها هذه الشركات، ويعد هذا المنهج هو المنهج المناسب والأفضل كونه يعد الأداة الأفضل لقياس استمرارية الشركات. ويتكون مجتمع الدراسة من 4 شركات نفطية توجد مكاتبها في العاصمة صنعاء لاختبار المتغيرات، وسيتم ذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لاختبار العلاقة بين متغيرات هذه الدراسة، كما سيتم استخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) الإصدار (24) لتفسير أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع في هذه الدراسة.

2.3. مجتمع وعينة البحث:

يعرف مجتمع الدراسة وفقاً لـ Sekaran و Bougie (2010) بأنه: "مجموعة كاملة متجانسة من الناس أو الأحداث التي يرغب الباحث في دراستها"، وفي هذه الدراسة يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية التي مقرها في العاصمة صنعاء، والتي تتكون من (25) شركة تعمل في مجال إنتاج واستكشاف النفط (نشرة الإحصاء، 2012)، وقد جاء اختيار فترة الدراسة من 2005 إلى 2011؛ حيث شهدت هذه الفترة استقراراً في الجانب الاقتصادي، والأمني، وكذلك التوقف الذي حصل للشركات النفطية بعد هذه الفترة. وتم اختيار مجتمع الدراسة من الشركات النفطية؛ للأثر الكبير الذي يتركه نشاط هذه الشركات على المجتمع، والبيئة، والموارد البشرية وعلى الاقتصاد بشكل عام، إضافة إلى ذلك فإن معظم حقول الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية توجد في بيئة قبلية شديدة التعقيد، مما يزيد من احتمالية تعرضها للآزمات والتوقفات التي تهدد بقاءها وقدرتها على الاستمرارية، الأمر الذي يحتم ضرورة توفير معلومات تساعد الشركات في إدارة الاستمرارية، مما يجعل إدارة الاستمرارية في هذه الشركات أمراً بالغ الأهمية لكل أطراف المصلحة وإذا بعد استراتيجي.

وقد اقتضت الدراسة على الشركات النفطية التي مقرها في العاصمة صنعاء للعديد من الأسباب: أن معظم أن لم نقل كل الشركات النفطية تتخذ من العاصمة صنعاء مقراً لإدارتها، إضافة إلى عامل آخر يتمثل في الوضع الأمني الذي تشهده البلاد، والذي يحول دون الوصول إلى المحافظات الأخرى، كذلك ضيق الوقت المحدد لإنجاز الدراسة، مع إغلاق أغلب مكاتب الشركات النفطية لأسباب أمنية، وقد تم التغلب على هذه الصعوبة من خلال الحصول على القوائم المالية بواسطة البريد الإلكتروني، إضافة إلى أنه تم مراعاة اختيار المجتمع بناء على الأقدمية من حيث تاريخ النشأة، خصوصاً الشركات التي تحولت إلى شركات وطنية بعد انتهاء عقد الاستغلال، بحيث تشمل الشركات التي لها خبرة طويلة في إدارة الاستمرارية، وتم استبعاد الشركة اليمنية للغاز المسال من أجل حصر الدراسة في قطاع النفط فقط، وكذلك تم استبعاد الشركات الاستكشافية لعدد (16) شركة لعدم تغطية قوائمها المالية المدققة لفترة الدراسة من 2005 إلى 2011م، وتأثير هذه الشركات على المجتمع والبيئة والموارد البشرية نسبي في مراحل الاستكشاف، حيث أصبح حجم المجتمع (63) قائمة مالية مدققة لعدد (9) شركات نفطية منتجة توفرت للباحث قوائمها المالية المدققة لفترة الدراسة، ونظراً لعدم وجود تفاصيل وإيضاحات كافية في القوائم المالية لا تخدم الدراسة، أو أن الشركة المنتجة لا تغطي فترة الدراسة؛ فقد تم استبعاد (2) من الشركات النفطية المنتجة، لتصبح لدينا عينة قصدية مكونة من (49) قائمة مالية

لعدد (7) شركات نفطية منتجة، ويتم اللجوء الى هذا النوع من العينات عندما تتدخل رغبة الباحث واحكامه الشخصية في اختيار مفردات العينة وفقاً لشروط محددة (عباس وآخرون، 2009).

3.3. أدوات جمع البيانات:

تعتمد الدراسة في الحصول على البيانات والمعلومات (Data Collection Resource) اللازمة لغرض تحقيق أهدافها على المصادر الأولية (secondary sources) باستخدام القوائم المالية المدققة لعدد (7) شركات نفطية عاملة بالجمهورية اليمنية للفترة الممتدة من 2005م الى 2011م، المصادر الثانوية استناد على الدراسات السابقة ذات الصلة، والكتب والمواقع، وذلك للحصول على البيانات اللازمة لاستكمال الجانب التطبيقي للدراسة وبما يخدم أهداف وفرضيات الدراسة.

4.3. وحدة التحليل:

يتضح من خلال عنوان الدراسة، والتساؤلات، والنموذج المعرفي، والفرضيات، أن وحدة التحليل للدراسة ستكون شركة النفط كم المنظمة، بالاعتماد على القوائم المالية المدققة. لهذا تم جمع البيانات على مستوى الشركة، من خلال بيانات القوائم المالية لقياس أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع، والرقابة على البيئة، وتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية.

5.3. الأساليب الإحصائية المستخدمة:

إن مصادر جمع البيانات في هذه الدراسة هي مصادر أولية باستخدام التقارير المالية المدققة، وتقارير المسؤولية الاجتماعية التي تعدها الشركات، وتم تحليل البيانات باستخدام الجداول والنسب والعلاقات، وتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات، وقد استخدمت الدراسة التحليل المالي والتحليل الإحصائي على النحو الآتي:

التحليل المالي: تحليل القوائم المالية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي) باستخدام النسب المالية، لإيجاد نسب السيولة ونسب الربحية للشركات النفطية، عن طريق برنامج الأكل (EXCEL) لتحليل القوائم المالية الخاصة بالدراسة، وتحويل أنشطة المسؤولية الاجتماعية الواردة بالقوائم المالية كأعداد رقمية إلى نسبة باستخدام اللوغاريتم العشري.

التحليل الإحصائي: من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS الإصدار رقم (24)، وتم إجراء مجموعة من التحليلات: تحليل وصفي لبيانات الدراسة (القوائم المالية) – معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة – الانحدار الخطي المتعدد لمتغيرات الدراسة.

6.3. صلاحية البيانات للتحليل

وقبل البدء بإجراء الاختبارات الإحصائية للبيانات والفرضيات، تم التحليل المالي لبيانات الشركات، وقد تم استبعاد الشركات النفطية التي لا تغطي قوائمها المالية المدققة فترة الدراسة الممتدة من 2005م وحتى 2011م، وكذلك تم التأكد من صلاحية البيانات، ومدى تحقق الشروط الإحصائية اللازمة، ومعالجة القيم المفقودة، والمتطرفة، واستخدام التحويل اللوغاريتمي.

4. عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

1.4. اختبار الفرضيات:

تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية (خدمة المجتمع، الرقابة على البيئة، تنمية الموارد البشرية) في المتغير التابع (استمرارية الشركات)، حيث يوفر تحليل الانحدار المتعدد مؤشرات توضح تأثير كل متغير مستقل في المتغير التابع، والجداولين (2) و(3) يوضحان نتائج تحليل الانحدار المتعدد.

جدول (2): ملخص نموذج الدراسة

النموذج	الارتباط	معامل التحديد	قيمة R المعدلة	Sig.
	R	R ²	Adjusted R ²	الدلالة
1	0.946	0.895	0.888	0.000

a = المتغيرات المستقلة (خدمة المجتمع، الرقابة على البيئة، تنمية الموارد البشرية).

B = المتغير التابع: استمرارية الشركات.

ويتضح من الجدول (2) أن هناك علاقة خطية موجبة قوية بين متغيرات المسؤولية الاجتماعية للشركة، وبين استمراريها، حيث كانت قيمة معامل الارتباط (0.946)، وقيمة معامل التحديد المصحح (0.888)، وهذا المؤشر يدل على أن المسؤولية الاجتماعية (خدمة المجتمع، الرقابة على البيئة، تنمية الموارد البشرية) تفسر ما نسبته (88.8%) من التباين في استمرارية الشركات النفطية. وأخيراً فإن الجدول (3) يُوضح تفاصيل قياس معاملات الانحدار المعيارية وغير المعيارية لمعرفة أثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع.

جدول (3): تفاصيل أثر أنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات

معامل الانحدار	الخطأ المعياري	بيتا	ت	مستوى الدلالة
خدمة المجتمع	0.391	0.091	0.346	4.322
الرقابة على البيئة	0.050	0.033	0.082	1.515
تنمية الموارد البشرية	0.335	0.044	0.638	7.705

ويتضح من الجدول (3) نتائج ومناقشة الفرضيات وهي كالآتي:

■ مناقشة الفرضية الأولى:

كان الهدف الأول من الدراسة هو تحديد أثر خدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، وتم وضع التساؤل الأول: ما أثر أنشطة خدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يحقق الهدف فقد تم افتراض الفرضية الأولى وهي يوجد أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية، ومن خلال نتائج التحليل وفق الجدول (3) أتضح أن هناك أثراً إيجابياً دالاً إحصائياً لخدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية عند مستوى دلالة إحصائية أقل من (0.05)، حيث كانت قيمة بيتا (0.346)، وقيمة ت (4.322)، فعند زيادة درجة (1) في خدمة المجتمع يزيد (0.346) في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الأولى للدراسة، كما تتفق هذه النتيجة مع النظرية المجتمعية ونظرية أصحاب المصالح، كما تتفق مع نتائج العديد من الدراسات، مثل دراسة كل من وهيبة (2011)، Luke et al. (2014)، M'Zali وShal (2015)، Friday و(2016)، ودراسة Dewi و(2017).

حيث بينت دراسة Luke et al. (2014) وجود أثر إيجابي لخدمة المجتمع في الاستمرارية، وتوصلت دراسة Onuorah وFriday (2016) إلى أن خدمة المجتمع بوصفه متغيراً مستقلاً يؤثر إيجاباً في الاستمرارية، بينما خلصت دراسة Dewi (2017) إلى وجود أثر إيجابي لخدمة المجتمع كمتغير مستقل في استمرارية الشركات المصرفية في إندونيسيا، من خلال برامج التمويل الأخضر، ووفقاً لمفهوم النظرية الاجتماعية فإن المجتمع هو من يمنح الشركات الترخيص لمزاولة أنشطتها، سواء أكان هذا الترخيص مكتوباً أم ضمنياً (نوفان، 2010)، وكذلك فإنه وفقاً لنظرية أصحاب المصالح، فإن الهدف الأساسي للشركة يتمثل في توليد وتعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح بمن فيهم المجتمع المحلي، والمجتمع ككل (المغربل وفؤاد، 2008).

■ مناقشة الفرضية الثانية:

كان الهدف الثاني من أهداف الدراسة هو تحديد أثر الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، وتم وضع التساؤل الثاني وهو ما أثر أنشطة الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يحقق الهدف فقد تم افتراض الفرضية الثانية وهي: يوجد أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، ومن خلال نتائج التحليل أتضح أنه لا يوجد أثر دال إحصائياً لأنشطة الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية، حيث كانت قيمة بيتا (0.082)، وقيمة ت (1.515)، وهي غير دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، وهذه النتيجة التي توصلت إليها الدراسة تعني عدم صحة الفرضية الثانية للدراسة، أي أنه لا يوجد أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية المتعلقة بالرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، كما أن هذه النتيجة لا تتفق مع نتائج دراسة كل من Luke et al. (2014)، Shal وM'Zali (2015)، Friday وDewi (2016)، Dewi (2017).

حيث خلصت دراسة Luke et al. (2014) إلى وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة للرقابة على البيئة في الاستمرارية، وكذلك توصلت دراسة Dewi وDewi (2017) إلى وجود أثر إيجابي للأنشطة المتعلقة بالرقابة على البيئة كمتغير مستقل في استمرارية الشركات المصرفية في إندونيسيا، من خلال برامج التمويل الأخضر، بينما توصلت دراسة Shal وM'Zali (2015) التي أجريت في الولايات المتحدة، وتناولت بعد الرقابة على البيئة من زاوية الأداء المالي، إلى وجود علاقة إيجابية بين قيام الشركة بأنشطة الرقابة البيئية وأدائها المالي، ووفقاً لمفهوم نظرية أصحاب المصالح فإن هناك علاقة بين أنشطة البيئة واستمرارية الشركات (المغربي وفؤاد، 2008)، وكذلك وفقاً للنظرية الاجتماعية فإن المجتمع يمنح الشركات رخصة العمل في محيطها بشرط الحفاظ على البيئة وعدم المساس بها (نوفان، 2010).

■ مناقشة الفرضية الثالثة:

كان الهدف الثالث من أهداف الدراسة هو: تحديد أثر تنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، وتم وضع التساؤل الثالث وهو: ما أثر أنشطة تنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية؟ وللإجابة عن هذا التساؤل الذي يحقق الهدف فقد تم افتراض الفرضية الثالثة وهي: يوجد أثر إيجابي لتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية في الجمهورية اليمنية، ومن خلال نتائج التحليل أتضح أن هناك أثراً إيجابياً دالاً إحصائياً لتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية بالجمهورية اليمنية، حيث كانت قيمة بيتا (0.638)، وقيمة ت (7.705)، وهي دالة إحصائياً عند مستوى دلالة أقل من (0.05)، فعند زيادة (1) في تنمية الموارد البشرية يزيد (0.638) في استمرارية الشركات النفطية

بالجمهورية اليمنية، وهذه النتيجة تؤكد صحة الفرضية الثالثة للدراسة، كما أنها تتفق مع نتائج دراسة كل من وهيبة (2011) وShal وM'Zali (2015).

حيث درست وهيبة (2011) حالة لثلاث شركات عربية، وأوضحت نتائجها أن الموارد البشرية تشكل طرفاً مستفيداً من الأطراف التي يجب أن تتوجه المنظمة إليها ببرامج المسؤولية الاجتماعية، ولهذا الطرف دور بالغ الأهمية، سواء من حيث دوره في تحسين الأداء المالي، أو الأداء الاجتماعي للمنظمة، بينما توصلت دراسة M'Zali وShal (2015) إلى وجود علاقة إيجابية بين بعد الموارد البشرية وبين الأداء المالي.

5. الاستنتاجات:

يمكن تلخيص استنتاجات الدراسة في الآتي:

- أظهر البحث وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لخدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.
- أظهر البحث عدم وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية للرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.
- أظهر البحث وجود أثر إيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية الموجهة لتنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية العاملة في الجمهورية اليمنية.

لذلك يمكن مناقشة نتائج الدراسة على النحو الآتي:

1. أن مصدر التأثير الإيجابي لأنشطة المسؤولية الاجتماعية في استمرارية الشركات، بسبب توفر نشاط خدمة المجتمع ونشاط تنمية الموارد البشرية.
2. أن الأثر الإيجابي لنشاط خدمة المجتمع في استمرارية الشركات النفطية في اليمن، أوجد العديد من المؤشرات التي يمكن استخدامها في قياس الدور الاجتماعي الذي تؤديه شركة النفط من خلال قيامها بمختلف الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بطبيعة عملها، وقياس دور تلك الشركة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الأطراف المتعددة، سواء داخلها أو خارجها، إذ تم مقارنة تلك المؤشرات تاريخياً عبر فترة من الزمن (2005-2011) للوقوف على تطور خدمة المجتمع.
3. من خلال إيجابية خدمة المجتمع نستنتج أن هناك العديد من المساهمات المجتمعية تمثلت في توفير فرص جديدة لتوظيف في شركات النفط العاملة باليمن، وتطوير وتحسين البنية التحتية في المناطق المحيطة بشركات النفط، والحفاظ على البيئة المحيطة (عمل دراسات علمية، حقائق وتشجير للمنطقة، شراء المعدات اللازمة لمنع التلوث والإضرار بالبيئة).
4. أن وجود أثر إيجابي لنشاط تنمية الموارد البشرية في استمرارية الشركات النفطية العاملة في اليمن، وذلك أن تلك الشركات قدمت دخل نقدي عالي للعاملين متمثل في المرتبات والأجور والحوافز والمكافآت النقدية خلال الفترة (2005-2011) كما قامت بحل بعض المشاكل المجتمعية للعاملين بتحملها أعباء توفير السكن، ووسائل الانتقال، والتأمينات الاجتماعية، والرعاية الصحية، والرحلات الرياضية والترفيهية والثقافية.
5. لا يوجد تأثير إيجابي لنشاط الرقابة على البيئة في استمرارية الشركات النفطية العاملة في اليمن، وذلك لأن الشركات النفطية لا تقدم المساهمة الكافية في هذا النشاط باعتبار أنها قامت بأنشطة المسؤولية الاجتماعية.

6. التوصيات:

إن الدراسة توصي بالآتي:

1. ضرورة وجود إدارات متخصصة للاستمرارية داخل الشركات تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لضمان استمرارية الشركات.
2. ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بنشر ثقافة أهمية استمرارية الشركات النفطية وأثر ذلك على ازدهار ونمو الاقتصاد الوطني وتحقيق الرفاهية العامة للمجتمع.
3. قيام الدولة بتيسير الإجراءات المرتبطة بأداء الشركات للمسؤولية الاجتماعية، وتوفير محفزات نظامية للشركات على ضوء تميزها في المسؤولية الاجتماعية.
4. سن التشريعات التي تكفل توفير عنصري الشفافية والإفصاح من قبل الشركات من خلال التقارير في مجال المسؤولية الاجتماعية.
5. تنظيم ورشة عمل على مستوى تمثيل محلي ووطني عالي المستوى تضم صناع القرار في الجهات المعنية للتوعية بأهمية استمرارية الشركات النفطية في أعمالها، والآثار الإيجابية على المجتمعات المحلية والمجتمع ككل، والتحذير من الآثار السلبية التي تلحق بالمجتمعات المحلية والاقتصاد الوطني عند توقف الشركات النفطية عن أعمالها.
6. قيام الغرف التجارية الصناعية وغيرها من الجهات التنظيمية بتنظيم دورات تدريبية، وندوات لصقل الخبرات في أهمية استمرارية الشركات النفطية.

7. المراجع:

1.7. المراجع العربية:

- الأسرج، حسين (2010). المسؤولية الاجتماعية للشركات، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، ص ص 90-91.
- الأمم المتحدة (2004). كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع والاتجاهات والقضايا الراهنة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، منشورات الأمم المتحدة.
- أندراوس، عاطف وليم (2008)، التمويل والإدارة المالية للشركة. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي.
- البزور، احمد عقاب عوض (2013). آلية استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر الشركات المساهمة الأردنية (رسالة ماجستير)، جامعة الحدود الشمالية، الأردن.
- البكري، تامر ياسر (2001). التسويق والمسؤولية الاجتماعية (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ص:27.
- البنك الدولي (2003)، إدارة حكم أفضل لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
- البنك الدولي (2016)، مذكرة مشاركة بشأن الجمهورية اليمنية للسنة المالية 2017-2018، تقرير رقم YE106118-، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- الجهماني، عيسى (2001). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر المصارف، مجلة الإدارة العامة، الأردن.

- الحمداي، رافعة ابراهيم، والقطان، ياسين طه (2013). استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية، 1(52)، 441-473 ص 467.
- الحموري، صالح، والمعايطة، ورولا (2015). المسؤولية المجتمعية للشركة (الطبعة الأولى)، عمان، الأردن: دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.
- الحناوي، رأفت (1995). مسؤولية وموقف المراجع وأساليبه في التقرير فيما يتعلق باستمرارية العمل في النشاط، مجلة الإدارة العامة، (48)، 140-177، ص ص 150-152.
- الخضيرى، محمد احمد (1996). الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب، العلاج (الطبعة الأولى). القاهرة، مصر: ابتراك للنشر والتوزيع .
- الخولي، جمال بدير (1995). محددات الهيكل التمويلي للمنشآت الصناعية للقطاعين العام والخاص (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عين شمس، القاهرة .
- الريبيدي، محمد (2007). مسؤولية المراجع الخارجي في الإفصاح عن مقدرة البنوك على الاستمرار، مجلة كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، (29)، 47-79.
- الزبيدي، حمزة محمود (2004). التحليل المالي، تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، عمان: مؤسسة الوراق .
- الشيرازي، عباس مهدي (1994)، نظرية المحاسبة، القاهرة: مكتبة عين شمس.
- المصري، نشوة محمد (2003). دور المراجع في تقدير مدى قدرة المنشآت الصناعية على الاستمرار في العمل (رسالة ماجستير)، جامعة الزقازيق، مصر.
- المليجي، إبراهيم السيد (2005). مسؤولية مراقب الحسابات في مصر عن الحكم على مقدرة الشركة على الاستمرار في النشاط، بحث غير منشور، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، مصر.
- الغصين، هلا بسام عبد عبدالله (2004). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات: دراسة تطبيقية على قطاع المقاولات في قطاع غزة (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين .
- النعامي، علي سليمان (2014)، مجالات مساهمة التحليل المالي في التنبؤ بعدم استمرارية الشركة: دراسة تحليلية تطبيقية، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، (6).
- حسن، دينا زين العابدين (2003)، دور مراقب الحسابات في تحديد وتقييم عوارض استمرارية الشركة في ضوء معايير المراجعة المرتبطة (رسالة ماجستير)، جامعة قناة السويس، مصر .
- دحلان، عبد الله صادق (2004). المسؤولية الاجتماعية للشركة، مجلة عالم العمل، (49).
- سالم، عبد الله محمود (1988). إبداء رأي مراجع الحسابات عن مقدرة الشركة على الاستمرارية في نشاطها واجب تحتمه الاعتبار الاقتصادية، مجلة البحوث التجارية، (12).
- عبد الرحمن، عاطف (1995). تطوير المحتوى الإخباري لتقرير مراجع الحسابات الخارجي مدخل تحسين الإفصاح المحاسبي لشركات قطاع الأعمال المصرية (دراسة نظرية تطبيقية)، المجلة العلمية لكلية التجارة، (21)، 115-153.

- عباس، محمد خليل وآخرون (2009). *مدخل الى مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ط2، دار المسيرة للطباعة والنشر، عمان، الأردن.
- عماري، عمار (2008). *إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها*، ورقة بحث مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 07-08 أبريل 2008، جامعة سطيف، الجزائر.
- عمر، بلال فايز، الشعار، اسحق محمود، وزلوم، نضال عمر (2014). أثر الإفصاح عن محاسبة المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، 41 (2)، 240-258 ص 247.
- فريشي، خير الدين (2012). *دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي في التنبؤ بخطر الإفلاس: دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة من 2003 الى 2010* (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- كالفر، ببيت، وسوزان، كالفر (2002). *السياسة والمجتمع في العالم الثالث: مقدمة*، ترجمة عبدالله جمعان الغامدي، الرياض: مطابع جامعة الملك سعود.
- مطر، محمد (1997). *التحليل المالي الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية*، الشركة الجديدة للطباعة والتغليف، عمان.
- منتصر، سعدية (1994). *تحليل الانحدار والارتباط*، القاهرة: مطبعة الإخوة الأشقاء.
- نوفان، محمد حامد (2010). *القياس المحاسبي لتكاليف أنشطة المسؤولية الاجتماعية والإفصاح عنها في القوائم المالية الختامية* (أطروحة دكتوراه)، جامعة دمشق، سوريا.
- وزارة الشؤون القانونية (2013). *قانون المناجم والمحاجر* (الطبعة الثانية)، الجمهورية اليمنية.
- وهيبة، مقدم (2011). *سياسات وبرامج المسؤولية الاجتماعية تجاه الموارد البشرية في منظمات الأعمال* (دراسة حالة ثلاث شركات عربية)، بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الخامس حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، 13-14 ديسمبر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة شلف.
- ذكرى محمد علي جعدان (2017) أثر السياسات المالية والإدارية على استدامة منظمات المجتمع المدني باليمن، دراسة تطبيقية على منظمات المجتمع المدني في أمانة العاصمة صنعاء، رسالة ماجستير جامعة صنعاء اليمن.
- محمد السنباني، 2019، أثر الاستراتيجيات المالية على الاستدامة المالية للمنظمات غير الحكومية في اليمن رسالة غير منشورة الجامعة اللبنانية اليمن صنعاء.
- لمغزل نهال، وفؤاد، ياسمين (2008). *المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر: بعض التجارب الدولية*، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم 138، مصر.
- عيسى كثير وعبد الغني بن حامد، 2024، "أثر إدارة الأرباح وجودتها على استمرارية شركات المساهمة: دراسة عينة من الشركات الجزائرية للفترة (2015-2022)" *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، مج. (8) 1، ص. 80-94 DOI: 10.58205/fber.v8i1.1814
- بوغازي، وداد. (2024). تأثير تطبيق المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية: دراسة مجموعة من البنوك [أطروحة دكتوراه، جامعة 8 ماي 1945 قالمة]. الجزائر

احمد عبد المنعم طلبه، امال محمد كمال، أ.م.، & محمد حمدي عوض، م. ح. (2024). دراسة العلاقة بين أنشطة المسؤولية الاجتماعية للمنشآت وتوزيعات الأرباح: دراسة تطبيقية. المجلة الأكاديمية للبحوث التجارية المعاصرة، 4(2).

فالح عبد القادر الحوري (2009). إدارة الصورة الذهنية لمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية: دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية (رسالة ماجستير)، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن.

أبو الفتوح، علي فضالة (1999). التحليل المالي وإدارة الأموال، مصر: المكتب الجامعي الحديث.

2.7. المواقع الإلكترونية:

الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث لإمارة أبو ظبي (2017). استرجع من موقع الهيئة من: <https://www.ncema.gov.ae/ar/home.aspx>

المركز السوري للمحاسبين والمدققين (2014)، ماهي مفاهيم التعثر والفشل والإعسار والإفلاس. استرجع من <http://www.b2b-sy.com/News/19431>

جمعية المحاسبة الإدارية (2016). استرجع من <https://www.accountingformanagement.org/>

حكومة دبي (2009). استرجع من <https://www.government.ae/>

IFAC. (2006). Retrieved from <https://www.iaasb.org/news-events/2006-04/ifac-releases-2006-handbook-international-auditing-assurance-and-ethics>

United Nation Development Program-UNDP (2015). *Crisis Prevention and Recovery*. Retrieved from http://www.ye.undp.org/content/yemen/en/home/library/crisis_prevention_and_recovery/undp-smeps-rapid-business-survey.html

World Bank. (2005). Retrieved from <http://siteresources.worldbank.org/INTYEMEN/Resources/310077-1134980794850/Final-Roundtable-Proceedings.pdf>

https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/overview (2024) تقرير البنك الدولي

The Guardian. (2025, July 4). 'The bubble had to burst': the inside story of the Lindsey oil refinery collapse. <https://www.theguardian.com/business/2025/jul/04>

PR Newswire. (2025, July 2). Del Monte Foods Announces Strategic Action to Strengthen Financial Position and Pursue a Value-Maximizing Sale. <https://www.prnewswire.com/news-releases/del-monte-foods-announces-strategic-action-to-strengthen-financial-position-and-pursue-a-value-maximizing-sale-302496385.html>

People. (2025, July 3). Dr. Phil's Cable TV Network Files for Bankruptcy as Source Says He Remains 'Deeply Committed' to Its Future. <https://people.com/dr-phil-cable-tv-network-files-for-bankruptcy-remains-committed-source-exclusive-11766639>

Verita Global. (2025, March 16). Forever 21 Files for Chapter 11 Bankruptcy Again: What Went Wrong.

Wikipedia. (2025). Jo-Ann Stores https://en.wikipedia.org/wiki/Jo-Ann_Stores
<https://www.veritaglobal.net/forever21>

Teslarati. (2024, November 21). Northvolt Files for Chapter 11 Bankruptcy Amid Mounting Debts. <https://www.teslarati.com/northvolt-bankruptcy-chapter-11>

The World Bank. (2022). Yemen's Private Sector Faces Unprecedented Challenges. Retrieved from <https://www.worldbank.org/en/country/yemen/brief/yemens-private-sector-faces-unprecedented-challenges>.

3.7. المراجع الأجنبية:

Asmara, T.T.P.; Murwadi, T.; Kartikasari; Afriana, 2023, A. Corporate Social Responsibility and Cooperatives Business Sustainability in Indonesia: Legal Perspective. Sustainability 2023, 15, 5957. <https://doi.org/10.3390/su15075957>

Wardani, N. D., Hariyani, D. S., & Saputra, A. (2022). Corporate Social Responsibility and Financial Performance on Going Concern. Hut Publication Business and Management, 2(1), 1-11.

Ardianyah, M., & Alnoor, A. (2024). Integrating Corporate Social Responsibility into Business Strategy: Creating Sustainable Value. Involvement International Journal of Business, 1(1), DOI: <https://doi.org/10.62569/ijb.v1i1.5>

Alberro, J., & Ruttinger, G. (2015). Going Concern as a Limiting Factor on Damages in Investor-State Arbitrations. *Journal of Damages in International Arbitration*, 2(1), 1-22.

Al-Dmour, H. H., & Askar, H. A. (2011). The Impact of Corporate Social Responsibility on Companies Perceived Performance: A Comparative Study between Local and Foreign Companies in Jordan. *Jordan Journal of Business Administration*, 7(1), 95-115.

American Accounting Association (AAA). (1957). *Accounting and reporting standards for corporate financial statements and preceding statements and supplements*. American Accounting Association. Columbus, Ohio: American Accounting Association.

Belal, A. R. (2008). *Corporate social responsibility reporting in developing countries: The case of Bangladesh*. USA: Ashgate Publishing Company.

- Chetty, S., Naidoo, R., & Seetharam, Y. (2015). The impact of corporate social responsibility on firms' financial performance in South Africa. *Contemporary Economics*, 9(2), 193-214.
- Clark, R. L., & Newman, M. S. (1986). Evaluating Continued Existence. *CPA Journal*, (Aug), 22-30.
- Dewi, I., & Dewi, I. (2017). Corporate Social Responsibility, Green Banking, and Going Concern on Banking Company in Indonesia Stock Exchange. *International Journal of Social Sciences and Humanities (IJSSH)*, 1(3), 118-134.
- Gray, R. (2002). The social accounting project and Accounting Organizations and Society Privileging engagement, imaginings, new accountings and pragmatism over critique?. *Accounting, organizations and society*, 27(7), 687-708.
- Hirigoyen, G., & Rehm, T. (2014). Relationships between Corporate Social Responsibility and financial performance: What is the Causality?. *Journal of Business & Management*, 4(1), 18-43.
- Levratto, N. (2013). Firm failure and exit. In E. G. Carayannis (ed.), *Encyclopedia of creativity, invention, innovation and entrepreneurship* (738-744). New York, NY: Springer.
- Luke, O. O. (2014). Corporate Social Responsibility: An Aid to Going Concern Concept in Corporate Organization in Nigeria. *European Journal of Business and Management*, 6(10).
- Michael, J. V. (2014). *Property Valuation & Research Property*.
- Onuorah, A. C. C., & Friday, I. O. (2016). Corporate Governance and Financial Reporting Quality in Selected Nigerian Company. *International Journal of Management Science and Business Administration*, 2(3), 7-16.
- Paton W.A. (1922), *Accounting Theory*, reprinted 1973, Lawrence, Kansas, Scholars Books Co. and 1996, Matthew and Parera, Cataloguing-in-Publication Data, Edition: Available at: <http://tarjomefa.com/wp-content/uploads/2017/11/209-English-TarjomeFa.pdf>
- Sekaran, U., & Bougie. R. (2010). *Research methods for business: A skill building approach* (5th ed.). Chichester: John Wiley & Sons Ltd.
- Turetsky, H. (2010). *Going Concern? Going Where?* (Master thesis). Virginia Commonwealth University, Richmond, Virginia.
- Wallace, W. A. (1991). *Auditing* (2nd ed.). Boston: Kent Publishing Company.

World Bank. (2005). *Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania*. Working Paper, Washington, DC: World Bank.

World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) (1999). Meeting Changing Expectations: Corporate social responsibility.

جميع الحقوق محفوظة © 2025، الدكتور/ سلطان علي السريحي، الباحث/ عبد الله محسن القاعف، الباحث/ سامي عبد الله اليحيوي، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي (CC BY NC)

Doi: doi.org/10.52132/Ajrsp/v7.77.10